



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا

التخطيط والتنمية

رقم (٢٥٩)

الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥  
في سياق توجهات التنمية في مصر

الباحث الرئيسي  
د. هدى صالح النمر

يوليو ٢٠١٥

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

جمهورية مصر العربية  
معهد التخطيط القومي



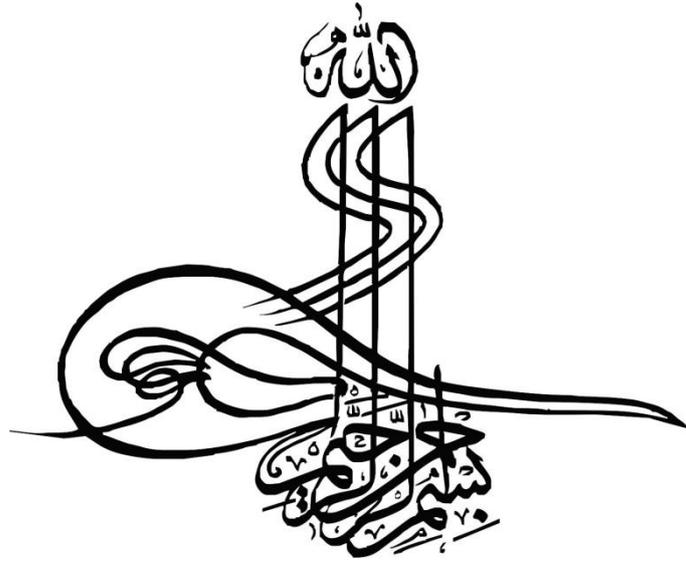
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية  
رقم (٢٥٩)

# الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ في سياق توجهات التنمية في مصر

الباحث الرئيسي  
د. هدى صالح النمر

القاهرة  
إبريل ٢٠١٥





## موجز

مع قرب الانتهاء من أجل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) - بنهاية عام ٢٠١٥ - والاستعداد للعمل بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي ستبناها دول العالم بعد موافقة الأمم المتحدة عليها وإعلانها - فى إطار صياغتها لأجندة جديدة للتنمية فيما بعد ٢٠١٥ - خلال سبتمبر ٢٠١٥ - تهدف هذه الدراسة إلى رصد التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور أربعة عشر عاماً منذ إعلانها، ورصد مدى إتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥ / ٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، هذا بجانب إبرازها لأهم المعوقات التى يمكن أن تعوق مصر عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وسبل استعداد مصر لتنفيذ تلك الأهداف.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لمتخذى القرار بشأن أولويات الأهداف الواجب إدراجها ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية التى لم تتجح مصر فى تحقيقها بعد، وكذا أهداف وآليات التنمية المستدامة الواردة بالأهداف العالمية لما بعد ٢٠١٥ والتى لم ترد بالخطة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. كما أوصت الدراسة بمجموعة من الآليات والمتطلبات اللازمة لضمان نجاح تمويل وتنفيذ ومتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى مصر .

## Abstract

Given the millennium development goals (MDGs) are coming to an end by the end of ٢٠١٥, and the Sustainable development goals (SDGs) are to be worked out shortly after agreed upon and declared by the united nations, within September ٢٠١٥, this study aims at monitoring how Egypt has succeeded in achieving the MDGs after ١٤ years from their declaration, and how the SDGs reported in the national strategy (٢٠١٥-٢٠٣٠) are matching the global SDGs post ٢٠١٥. The study also highlights the principle obstacles that may forbid Egypt from implementing the global SDGs post ٢٠١٥, as well as how Egypt can carry them out.

The study focuses on a set of conclusions and recommendations to enable decision makers set up the priorities of goals to include in the national strategy for sustainable development, particularly the MDGs Egypt has not succeeded yet to achieve, as well as the goals and mechanisms of sustainable development reported in the global goals beyond ٢٠١٥ but not included in the national strategy for sustainable development. The study also recommended a set of mechanisms and requirements necessary to ensure the success of financing, implementing and monitoring of achievement of sustainable development goals in Egypt.

## المحتويات

رقم الصفحة	
٧	مقدمة
	الفصل الأول : التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية " MDGs "
١٠	..... "
١١	١٠١ الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع .....
٣١	٢٠١ الهدف الثانى: تحقيق تعميم التعليم الأساسي الشامل .....
٤١	١٠٣ الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .....
٤٩	٤٠١ الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال .....
٥٧	٥٠١ الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية.....
٦٦	٦٠١ الهدف السادس: مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.....
٧٣	٧٠١ الهدف السابع: كفاءة الإستدامة البيئية .....
٨٥	٨٠١ الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية للتنمية .....
٩٥	٩٠١ الإجراءات والسياسات التى تنتهجها الدولة للإسراع فى تحقيق أهداف الألفية
٩٨	الفصل الثانى : الأهداف والغايات الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥.....
٩٨	١٠٢ أليات إعداد الأهداف والغايات الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥.....
	٢٠٢ العمليات التشاورية لصياغة الأهداف الإنمائية العالمية فيما بعد ٢٠١٥ وأهم نتائجها .....
١٠٠	.....
١٠٠	١٠٢٠٢ المشاورات الدولية .....
١٠٤	٢٠٢٠٢ المشاورات الإقليمية العربية .....
١٠٨	٣٠٢٠٢ المشاورات القطرية .....
١١٠	٣٠٢ أهداف التنمية المستدامة( SDG s ).....
	٤٠٢ أهم المعوقات التى يمكن أن تواجهها مصر عند تطبيق أهداف التنمية المستدامة.....
١١٤	.....
	الفصل الثالث :مدى اتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية(٢٠١٥-٢٠٣٠)
١١٩	..... مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥.....
	١٠٣ التحليل المقارن لمنهجية ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية بنظيرتها الواردة بالأجندة العالمية لما بعد ٢٠١٥.....
١٢١	.....

رقم  
الصفحة

١٢١	١٠١٠٣ خطوات ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية للفترة (٢٠١٥ - ٢٠٣٠).....
١٢٣	٢٠١٠٣ خطوات ومراحل إعداد أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية العالمية لما بعد ٢٠١٥.....
١٢٧	٢٠٣ التحليل المقارن لمضمون أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية بنظيرتها العالمية لما بعد ٢٠١٥.....
١٢٨	١٠٢٠٣ أهداف التنمية المستدامة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ وغير الواردة بالاستراتيجية الوطنية.....
١٣٧	٢٠٢٠٣ أهداف التنمية المستدامة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥ المتقاطعة مع نظيرتها بالاستراتيجية الوطنية.....
١٥٧	٣٠٢٠٣ أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية وغير الواردة بأجندة العالم لما بعد ٢٠١٥.....
١٦٠	الفصل الرابع : متطلبات وآليات تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥.....
١٦٢	١٠٤ آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....
١٦٢	١٠١٠٤ المشاركة والشراكة.....
١٦٨	٢٠١٠٤ المساءلة والمحاسبة.....
١٧١	٣٠١٠٤ آليات مستقلة للمتابعة.....
١٧٤	٤٠١٠٤ جودة الإحصاءات والبيانات.....
١٧٧	٥٠١٠٤ توظيف ودمج الأهداف بخطط التنمية.....
١٨١	٦٠١٠٤ الشفافية فى مناقشة النتائج.....
١٨٤	٧٠١٠٤ تمويل التنمية المستدامة.....
١٨٩	٨٠١٠٤ سيادة القانون.....
١٩٢	٩٠١٠٤ الإصلاح الإداري.....
١٩٥	٢٠٤ سبل استعداد مصر لأهداف التنمية المستدامة.....
١٩٥	١٠٢٠٤ الاستعداد محليا.....
٢٠١	٢٠٢٠٤ الاستعداد إقليميا.....
٢٠٢	٣٠٢٠٤ الاستعداد دولياً.....
٢٠٣	٥- النتائج والتوصيات.....

رقم الصفحة	
٢٠٤	..... ١٠٥ النتائج
٢١٧	..... ٢٠٥ التوصيات
٢٢٣	..... ٦- الملاحق
	ملحق (١) التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية
٢٢٤	..... للألفية
	ملحق (٢) أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما
٢٣٧	..... بعد ٢٠١٥ ولم ترد الاستراتيجية الوطنية
	ملحق (٣) أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن أجندة العالم لما
	..... بعد ٢٠١٥ والمتقاطعة مع أهداف التنمية المستدامة
٢٤٨	..... بالاستراتيجية الوطنية
	ملحق (٤) أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية الوطنية
	..... ولا يوجد ما يناظرها بأجندة العالم لأهداف التنمية
٢٩٦	..... المستخدمة لما بعد ٢٠١٥
٣٠٥	..... ٧- المراجع

## مقدمة

قامت الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠ بإصدار إعلان الأمم المتحدة للألفية الذى تبنته ١٨٩ دولة على مستوى العالم، ومن بينها مصر، وما لا يقل عن ٢٣ منظمة دولية، ويهدف هذا الإعلان إلى تحقيق الحد الأدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥، من خلال تبني ثمانية أهداف رئيسية - الأهداف الإنمائية للألفية. ("Millennium Development Goals, "MDGs"). تتمثل هذه الأهداف فى : القضاء على حدة الفقر والجوع، وضمان تعميم التعليم الأساسي الشامل ، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتخفيض معدل وفيات الأطفال ، وتحسين الصحة الإنجابية، ومكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز) وغيره من الأمراض الفتاكة ، وضمان الاستدامة البيئية ، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ومع قرب الانتهاء من أجل الأهداف الإنمائية للألفية (بنهاية عام ٢٠١٥) ، ونظراً لما حققته تلك الأهداف من نتائج ايجابية على مسار وإنجازات التنمية فى العديد من دول العالم، كانت هناك رغبة من المجتمع الدولي فى طرح وصياغة أجندة جديدة للتنمية فيما بعد ٢٠١٥، تتضمن مجموعة متنوعة من الأهداف الإنمائية - أهداف التنمية المستدامة "SDGs Sustainable Development Goals، أكثر واقعية وشمولاً وتحقيقاً للتنمية المستدامة (بمحاورها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة) عن الأهداف الإنمائية للألفية. وما زال يجرى حتى الآن بشأن تلك الأهداف نقاشات ومداولات عالمية وإقليمية ووطنية بهدف تطويرها وكسب المزيد من التأييد المجتمعي العالمي حولها تمهيداً للموافقة عليها بصفة نهائية خلال سبتمبر ٢٠١٥.

وفى ذات السياق والتوقيت تعمل الحكومة المصرية حالياً على صياغة استراتيجية التنمية المستدامة لمصر - ٢٠٣٠ } بجانب مشاركتها فى المشاورات العالمية والإقليمية والقطرية التى تتم تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن خطة التنمية فيما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة العالمية { بما تتضمنه من محاور وأهداف رئيسية وأهداف فرعية ومؤشرات تمهيداً لعرضها ومناقشتها فى حوار مجتمعي لتطويرها وكسب التأييد من مختلف الفئات الممثلة لأصحاب المصلحة من تنفيذها وذلك قبل الموافقة النهائية عليها.

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى الواقع الحالى الذى أملاه قرب موعد الانتهاء من العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يتطلب الوقوف على مدى التقدم الذى تم إحرازه من تلك الأهداف ، وأهم التحديات التى حالت دون تحقيق البعض منها ، وكذا على أهم الدروس المستفادة من تطبيقها فى مصر حتى يمكن تعظيم الايجابيات والحد من السلبيات التى واكبت تنفيذ تلك الأهداف عند الأخذ بتطبيق أهداف التنمية المستدامة العالمية خلال الفترة القادمة (٢٠١٦-٢٠٣٠) ذلك من جهة ، ومن جهة أخرى استمرار الحوار العالمي حول أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وكذا الحوار المجتمعي حول أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠)، حيث لم يتم اعتماد الموافقة

بشكل نهائى على أى منهما بعد، الأمر الذى يتطلب التعرف على مدى الاتساق بينهما حيث أنه كلما كان هناك اتساقاً بين أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية وأهداف التنمية المستدامة العالمية كان هناك ضمان لعدم إغفال مصر لأى بعد من أبعاد التنمية الشاملة والمستدامة المتفق عليها عالمياً، وضمان كذلك تيسير سبل - الاستفادة من- والاندماج فى الشراكات العالمية مستقبلاً، وأيضاً ضمان الحصول على التمويل اللازم من الدول والمنظمات والصناديق الدولية للمساعدة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية الوطنية، الأمر الذى سيكون له بلا شك مردود أكثر منفعة وشمولاً لكافة الفئات الممثلة لأصحاب المصالح - بما فيهم المواطنين المستفيدين - والمشاركين - من تنفيذ الدولة لهذه الأهداف.

لذا تهدف الدراسة الحالية بصفة أساسية رصد مدى اتساق أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية المصرية، مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ من خلال إجراء تحليل مقارن لكل من خطوات ، ومراحل إعداد، ومضمون محتوى أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية المصرية (٢٠١٥-٢٠٣٠) بمثيلتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وذلك بهدف استخلاص مجموعة من النتائج التى يمكن أن تساهم فى مراجعة وتحسين مضمون أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

**واتساقاً مع هذا الهدف تهدف الدراسة كذلك إلى :**

- رصد التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور أربعة عشر عاماً منذ إعلانها ، مع التركيز على رصد تبعات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على قدرة مصر على تحقيق تلك الأهداف ، لبيان ما إذا كانت مصر ماضية على المسار الصحيح نحو بلوغ هذه الأهداف، مع إبراز الأهداف التى أخفقت مصر فى تحقيقها - وأهم التحديات التى حالت دون ذلك- والتى يوصى بإدراجها ضمن قائمة أولويات أهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠).
- إبراز أهم المحددات التى يمكن أن تعوق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ محلياً، وسبل استعداد مصر لتنفيذ تلك الأهداف.
- رصد أهم آليات ومتطلبات تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية لما بعد ٢٠١٥ من حيث المفهوم وسبل تطبيقها فى مصر.

هذا وقد اعتمدت الدراسة الحالية فى تحقيقها لتلك الأهداف على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال رصدها للتطور فى قيم مؤشرات قياس الغايات المختلفة لتحقيق أهداف الألفية بداية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤ (ومقارنتها بقيمة تلك المؤشرات فى سنة الأساسى - ١٩٩٠) على كل

من المستوى القومي والإقليمي والمحلى (كلما أمكن ذلك)، وذلك للوقوف على مدى ما حققته (وسوف تحققه) مصر من إنجاز نحو تحقيق تلك الغايات والأهداف، كما اعتمدت الدراسة على نفس المنهج فى رصدها ومقارنتها لخطوات ومراحل إعداد كل من أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية، وكذلك فى مقارنتها لمضمون ومحتوى كل منهما.

وتشتمل الدراسة على أربعة فصول بخلاف النتائج والتوصيات، حيث استعرض الفصل الأول منها التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتناول الفصل الثانى الأهداف والغايات العالمية فيما بعد ٢٠١٥، أما الفصل الثالث فيشير إلى مدى اتساق التنمية المستدامة بالاستراتيجية الوطنية (٢٠١٥-٢٠٣٠) مع أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥، واستعرض الفصل الأخير متطلبات وآليات تحقيق الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥.

وقد شارك فى إعداد هذه الدراسة فريق بحثى مكون من كل من أ.د. هدى صالح النمر (باحث رئيسي)، أ.د. علاء الدين محمود زهران ، أ.د. خالد عبد العزيز عطية، د. مها الشال ، د. أمل زكريا عامر، د. أحمد عاشور عبد الله.

ويأمل فريق البحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال بما توصلت إليه من نتائج ، وما طرحته من توصيات فى مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات على مراجعة أهداف التنمية المستدامة الواردة بالاستراتيجية المصرية وتحسين مضمونها وتحديد غاياتها وآليات تنفيذها بما يتفق مع نتائج ما أحرزته مصر من إنجازات أو إخفاقات فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة العالمية لما بعد ٢٠١٥، وذلك قبل الموافقة بصورة نهائية على إستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية (٢٠١٥ - ٢٠٣٠).

## الباحث الرئيسى

د. هدى صالح النمر

القاهرة فى إبريل ٢٠١٥

## الفصل الأول

### التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية\*

#### تمهيد

وضعت الأهداف الإنمائية للألفية لتكون خارطة طريق لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية، حيث شكلت تلك الأهداف إطاراً عالمياً للعمل الجماعى نحو التخفيف من الفقر وتحسين الأوضاع الإنسانية وتشكيل شراكة عالمية للتنمية بحلول عام ٢٠١٥. وتضم الأهداف الإنمائية ثمانية أهداف رئيسية، و ٢١ غاية، و ٦٠ مؤشراً لقياس التقدم الذى تحرزه الدول فى سعيها لتحقيق تلك الأهداف.

وقد أصبحت هذه الأهداف منذ الإعلان عنها (سبتمبر ٢٠٠٠) محور جهود التنمية بمعظم الدول النامية والفقيرة فى مختلف أنحاء العالم، وبمساعدة الدول المتقدمة.

وقد التزمت مصر كغيرها من الدول بالعمل على تحقيق هذه الأهداف، ونحن نقتررب من الموعد النهائى المحدد لتنفيذها، يهدف هذا الفصل إلقاء الضوء حول مدى تحقيق مصر للأهداف الإنمائية للألفية بعد مرور أربعة عشر عاماً منذ الأخذ بها، مع بيان التحديات التى حالت دون تحقيق بعض هذه الأهداف وغاياتها المختلفة، بجانب عرض لأهم السياسات والبرامج التى اتبعتها الدولة لتحقيق تلك الأهداف والإسراع من تنفيذها.

---

\* قدم هذا الفصل كذلك كورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية الوطنى عام ٢٠١٥.

## ١/١ الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

<p><b>الهدف:</b></p> <p>القضاء على الفقر المدقع والجوع</p>
<p><b>الغايات:</b></p> <p><b>الغاية (١-أ):</b> تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد إلى النصف.</p> <p><b>المؤشرات:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني.</li><li>• نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع.</li><li>• نسبة فجوة الفقر.</li></ul> <p>نصيب الخمس الأكثر فقراً من السكان من الاستهلاك القومي.</p> <p><b>الغاية (١-ب):</b> توفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.</p> <p><b>المؤشرات:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• نسبة مساهمة الفرد العامل في الناتج المحلي الإجمالي.</li><li>• نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان.</li><li>• نسبة العاملين الذين يعيشون بأقل من دولار باليوم.</li><li>• نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتهم إلى مجموع العاملين.</li></ul> <p><b>الغاية (١-ج):</b> تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥.</p> <p><b>المؤشرات:</b></p> <ul style="list-style-type: none"><li>• نسبة انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون الخامسة.</li><li>• نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الغذاء.</li></ul>

### الغاية (١-أ) نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد

#### ١/١/١ نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني والمدقع:

رغم أن هدف الألفية يتطلب العمل على خفض معدلات الفقر بنهاية عام ٢٠١٥ إلى نصف المستوى التي كانت عليه خلال سنة الأساس (١٩٩١/١٩٩٠) فإن نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الوطني لم تشهد انخفاضاً منذ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث ارتفعت نسبة الفقراء من ١٩.٦% عام

٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٢١.٥٦ % عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وقد يعزى هذا الارتفاع إلى ما شهدته نهاية هذه الفترة من أزمات مالية واقتصادية وغذائية، وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ومع بداية أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ شهدت نسبة الفقر قفزة كبيرة حيث ارتفعت إلى ٢٥.٢% خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ ثم إلى ٢٦.٣% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣ (جدول رقم ١/١)، أى أن هذا العام قد شهد زيادة قدرها ٢٢% فى نسبة الفقر عما كانت عليه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو ما يعنى وجود نحو ٢١.٧ مليون مواطن غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وتعد نسبة الفقراء فى مصر مرتفعة كثيراً بالمقارنة بالعديد من الدول العربية والنامية، حيث تستقر هذه النسبة عند مستوى ١٠% بدول المغرب العربى، إذ تبلغ نسبة الفقراء فى المغرب نحو ٩% وفى تونس نحو ٣.٨%، كما تصل تلك النسبة فى الصين إلى نحو ١١.٣%<sup>(١)</sup>.

هذا ومع تزايد نسبة الفقراء فى مصر فإنها تخطت ضعف المستوى المستهدف الوصول إليه بنهاية عام ٢٠١٥ وهو ١٢.١% (حيث أن نسبة الفقر فى سنة الأساس ١٩٩٠/١٩٩١ كانت تبلغ نحو ٢٤.٣%). وتؤكد تلك التطورات استحالة تحقيق مصر لهدف الألفية المتعلق بخفض نسبة السكان تحت خط الفقر الوطنى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وفى نفس الوقت فهى تشير إلى ضرورة أن يظل هدف الحد من الفقر البند الأول على قائمة أولويات أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المتوقع البدء فى العمل على تنفيذها ابتداءً من عام ٢٠١٦.

وعلى النقيض من نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر الوطنى فإن نسبة الفقراء وفقاً لخط الفقر المدقع رغم ما شهدته خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٩/٢٠٠٨ من ارتفاع (من نحو ٣.٦% إلى ٦.١%) فإن نسبتها خلال الفترة التى تلت أحداث يناير (٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١٣) قد شهدت انخفاضاً ملموساً حتى وصلت إلى ٤.٤% (جدول رقم ١/١) محققة بذلك انخفاض قدره ٢٦.٧% عما كانت عليه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ويعنى ذلك وجود نحو ٣.٦ مليون نسمة غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية حتى لو تم تخصيص كل إنفاقهم للغذاء فقط، وتعد هذه النسبة منخفضة بالمقارنة بمثلتها فى العديد من الدول النامية حيث يعيش نحو واحد من كل خمسة أشخاص بالمناطق النامية بأقل من ١.٢٥ دولاراً فى اليوم<sup>(٢)</sup>.

وتشير تطورات نسبة السكان شديدي الفقر إلى إمكانية تحقيق مصر لهدف الألفية المستهدف على المستوى القومى بحلول عام ٢٠١٥ وهو ٤.١%. هذا ويخفى متوسط قيمة هذا المؤشر فى طياته التفاوت الشديد فيما بين أقاليم ومحافظة الجمهورية، (جدول رقم ١ بالملحق رقم ١) حيث تبلغ نسبة السكان

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية العالمى ، ٢٠١٣.

(٢) الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٤، ص ٨.